

(١) زراعة القمح في مصر

بلغ متوسط ما تخصصه الزراعة المصرية في السنوات العشرة الأخيرة من الأراضي لإنتاج الحبوب بما فيها القمح نحو ٤٥ إلى ٤٨ في المائة من مجموع جملة الزراعات والمقدرة بـ ٨٠٠٠٠٠٠٠٠ فداناً بما في ذلك المنزرع بالتكرار . وتقدر المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بنحو الأربعة ملايين من الأفدنة أو ضعف المساحة القطنية على وجه التقريب منها حوالي ١٠٠٠٠٠٠٠٠ فداناً تزرع قمحاً والباقي للحبوب الأخرى .

والمساحة المخصصة لزراعة القمح موزعة كالتالي : —

منها ٨٠٠٠٠٠٠٠ فداناً في الوجه البحري و ٦٦٤٠٠٠٠٠ فداناً في الوجه القبلي وينتج القطن المصري ما يقرب من ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ أردباً أي نحو ١٪ من مجموع المحصول العالمي .

ويقدر متوسط إنتاج الفدان الواحد بـ ٤٠٨١ أردب ويبلغ متوسط ثمن الأردب في التسع سنوات اللاحقة لسنة ١٩٢٩ — ١٨٠ قرشاً للأردب .

ويقدر المحصول السنوي من القمح بنحو ١٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات وقد كانت نسبة قيمة محصول القمح بالنسبة لقيمة المحاصيل الزراعية

عامة في مدى عشر سنين بمتوسط ١٢٠٥٪ .

(١) بحث قام به الدكتور زكي سالم بالمالية مستعينا بإحصائيات أمدته بها قسم الإحصاء التابع لوزارة الزراعة وقدم للجنة الحبوب المكونة بها فنشره بمناسبة الاجتماع الذي عقد بالنادي الزراعي من الزراعة وتجار الحبوب وأصحاب المطاحن والمخابز ولدراسة مسألة رفع الضريبة الجمركية على الغلال والدقيق المستوردة

كان من أثر هذه النسبة الضئيلة أن انصرف الزراع المصريون كلية لاستثمار أراضيهم في زراعات أكبر قيمة وخاصة القطن اذ بلغت قيمة المصدر من الأقطان ومستخرجاتها في سنة ١٩٢٥ نحو ٥٥٣٥٠٠٠٠ من الجنيهات وكان مجموع الصادرات مقدراً بنحو ٥٩٢٠٠٠٠٠ أى بنحو ٩٣٪ منها .
ازاء هذا يصح التساؤل عما اذا كانت الكميات المنتجة من القمح تكفي لسد حاجة البلاد خصوصاً وقد أظهرت الأحصائيات نموها المضطرد وازدياد عدد سكانها بنحو الخمسة ملايين في مدى ثلاثين عاما .

كان عدد سكان القطر ٤٠٥٩٧٣٤٠٥ في سنة ١٨٩٧ فبلغ ١٤٢١٣٣٦٤ في سنة ١٩٢٧ أى أن الزيادة بنسبة ٤٦٪ .

وليست هذه الزيادة قاصرة على سكان المدن وحدهم بل تتعداهم إلى سكان القرى أى إلى الأيادى العاملة في الزراعة نفسها .

في هذا المدى زاد سكان القرى من ٨٣٨١٧٠٧ الى ١١٧٦٩٦٦٩ أى بنحو ٤٠٪ .

أما سكان المدن فقد زاد عددهم من ١٣٥٢٦٩٨ الى ٢٤٤٣٦٦٨ أى بنحو ٨١٪ .

وكانت نسبة سكان القرى لمجموع سكان القطر في سنة ١٨٩٧ - ٨٦٪ .
فبلغت في سنة ١٩٢٧ - ٨٣٪ .

أما نسبة سكان المدن لمجموع سكان القطر في سنة ١٨٩٧ فكانت ١٤٪ . فبلغت في سنة ١٩٢٧ - ١٧٪ .

فتكون نسبة توزيع السكان باعتبار ٩ سكان القطر في القرى وسدسهم تقريباً في المدن .

مع ملاحظة أن هذه النسبة لا تلبث أن تتغير عند انصراف جزء كبير

أما الأسباب الفنية التي جعلت متوسط محصول الفدان من القمح في مصر أقل من المنتظر في مثل تربة القطر للمصرى الخصبة الفنية^(١) فترجع إلى انتشار الدورة الزراعية الثنائية وسوء تأثيرها في البكتيريا الزراعية . فضلا عن أن عدم توجيه العناية اللازمة لزراعة الغلال قد نجم عنه بعض العيوب ومن أظهرها أثرًا في مقدار المحاصيل وجوده نوعها سوء اختيار البزور وعدم تقاوتها الأمر الذي أدى إلى خلط الأنواع المختلفة ببعضها مع عدم فرز ما هو مصاب منها بالتسوس والمرض الفجوى . كما أن عدم تهيئة الأرض تهيئة فنية وعدم الدقة في اختيار الأسمدة الملائمة لكل منطقة وإجراء البزور بكميات كثيفة وبطريق الإلقاء كل هذه العوامل أثرت في الانتاج القمحى من حيث النوع ومن حيث الكمية فضلا عما تبين من عدم اتباع الأساليب الحديثة في الحصد والدرس والتخزين والنقل . وقد عنيت وزارة الزراعة بإدخال تحسينات شتى وهى سائرة في ملافة ما تبين من عيوب وتحقيقا لهذا الغرض شكلت لجنة في ٨ يناير سنة ١٩٣١ تحت رئاسة وكيلها ومن أعضائها مندوب من قسم المباحث الزراعية بوزارة الزراعة وآخر من قسم تربية النباتات كما مثل فيها الزراع وأصحاب المطاحن

(١) متوسط انتاج الهكتار في عام ١٩٢٩ بالكتال (١٠٠ كيلو)

اسم البلد	متوسط الانتاج	اسم البلد	متوسط الانتاج
كندا	٨	الولايات المتحدة	٨٠٩
أرجنتين	٦ و ٨	استراليا	٦
نيوزلانده	٢٠ و ٤	الدانمارك	٣٠ و ٨
ايرلندا	٢٧ و ٩	رومانيا	٩ و ٩
روسيا	٦ و ٦	الهند	٦ و ٧
إيطاليا	١٤ و ٨	مصر	١٨ و ٨

والتجارة ووزارة المالية (مندوب من مصلحة الأملاك الأميرية ومندوب من مصلحة التجارة والصناعة) وقد أوضح قرار تشكيل هذه اللجنة أن زراعة الحبوب من أهم ما تعنى به الوزارة في الوقت الحاضر خصوصاً فيما يتعلق بانتقاء أجود البزور مع بحث جميع الخطط والوسائل المؤدية إلى تحسين وتشجيع زراعة الحبوب ونشر زراعتها توصلًا إلى زيادة الإنتاج .

ما زالت الأساليب المتبعة والتي أشرنا إليها من أهم العوامل التي تؤثر في متوسط إنتاج الفدان من القمح وان كانت حالة التحسن بادية بأوضح مظاهرها في السنين الأخيرة كما يتضح من البيان الآتي : —

متوسط إنتاج الفدان بالاردب	السنة
٤٥٧٨	١٩٢١
٤٥٤٧	١٩٢٢
٤٥٩٨	١٩٢٣
٤٥٥٥	١٩٢٤
٤٥٩٥	١٩٢٥
٤٥٥٨	١٩٢٦
٥٥٠٥	١٩٢٧
٤٥٤٢	١٩٢٨
٥٥٣٨	١٩٢٩
٤٥٩٢	١٩٣٠

وهذا المتوسط الذي يتراوح بين ٤٥٥٠ إلى ٥٥٠٠ أردب أي نحو ١٧ كنتال في الهكتار يعد في الواقع دون ما يمكن إنتاجه من التربة المصرية والمنتظر أن هذا الحال لا يستمر طويلاً بفضل التحسينات المقترحة والجاري بحثها كما أسلفنا إذ من أهم ما تعنى به وزارة الزراعة أن تصل لجنبتها المذكورة إلى نتائج عملية ويتعزز لدينا هذا الأمل إذا علمنا أن بعض التجارب أثبتت إمكان إنتاج ١٢٥٥ أردب من الفدان الواحد أو نحو ٣٣—٣٤ كنتال في الهكتار

وكان هذا باستعمال بزرة القمح الهندي في أراضي تجارب الجمعية الزراعية الملكية كما أثبتت أيضاً التجارب الشطرنجية التي أجرتها وزارة الزراعة امكان انتاج ١٣ أردب من الفدان الواحد من النوع البلدي المجدد نمرة ٣١ في بني سويف وذلك عن حصاد سنة ١٩٢٩ كما أمكن انتاج أكثر من ١٣ أردب من الصنف الهندي نمرة ١٢ من أراضي التجارب الخاصة بقسم تربية النباتات بالجيزة .

وإذا توصلت الحكومة لزيادة الناتج من كل فدان نحو أردب فقط فان هذا يوفر على البلاد اذا احتسبنا أن هذه الزيادة تشمل جميع الأراضي المخصصة لزراعة القمح حوالي مبالغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات المصرية وذلك على اعتبار متوسط ثمن الأردب الحالي هو ١٤٥ قرشا .

والأنواع التي تنتج في مصر من القمح هي البلدي والهندي .
والأول عرقه أي الجلوطين أقل من الهندي ويشمل نسبة من ٣ — ٥٪ من الدقيق النظيف .

وتصافي الدقيق النظيف أي المقدار الذي تعطيه وحدة ما من القمح هي حوالي ٧٥ — ٧٥ في المائة من وزنها الا أن محصول القمح البلدي أوفر من الهندي بمتوسط أردب ونصف في الفدان ولولا ذلك لما أمكنه مقاومة الصنف الهندي .

وأصل هذا النوع موجود في القطر المصري من عهد قديم جداً وهو صنف قائم بذاته ويسمى في اللغة النباتية (*Iriticum pyramidale*)

ويزرع من هذا النوع الذي هو وسط بين (*Iriticum Perci*, *Iriti-*
cum dorum dis).

من ثلثي إلى ثلاثة أرباع المساحة المنزرعة قح بالوجه القبلي والمقدرة بـ ٦٦٤ ألف فداناً .

أما الصنف الهندي فهو صنف استنبط من فصائل استوردت من زمن قديم وهو يحتوي على نسبة أكبر من العرق أى الجلوتين بنحو ٥ — ٧ في المائة من وزن الدقيق الصافي .

ومحصول هذا الصنف من الدقيق الصافي أكثر أيضاً من البلدى اذ يبلغ من ٨٠ — ٨٢ ٪/ . ولكن محصول الفدان من غلاله أقل من محصول الفدان من البلدى كما سبق الإشارة إلى ذلك ويعرف هذا الصنف فى اللغة النباتية *Triticum vulgaire*

ولا يمكن للمخازن المشتغلة بالعيش البلدى والمدارة بالأيدى العاملة فى أكثر عملياتها الاعتماد على دقيق القمح الهندي وحده اذ لا بد من إضافة كميات اليه من الصنف البلدى أيضاً وقد تضاف اليه أحياناً كميات من دقيق الذرة إذ رغماً عن صعوبة العجن فان وجود الجلوتين بكمية زائدة مما يسبب جفاف الخبز فى اليوم التالى وهو ما لا يوافق الاستهلاك فى مصر .

والمساحة المنزرعة به تقدر بثلثي إلى ثلاثة أرباع الأراضى المخصصة لزراعة القمح فى الوجه البحرى والسابق تقديرها بـ ٨٠٢ر٠٠٠٠ فداناً .

ولعمل العيش الفينو الذى لا يصلح له لا البلدى ولا الهندي لقلة احتوائها على الكميات اللازمة من العرق أى الجلوتين ولصفات أخرى لا تتوافر فيهما تستورد المخازن الأفرنكية من الدقيق الأمريكى والاسترالى ما يقدر بنحو ٦٠ ألف طناً سنوياً .

على أن متوسط ما استوردته مصر من الأنواع المختلفة فى العشر سنوات الأخيرة من الدقيق بلغ ١٧٥ر٣٢٠ طناً .

وفي سنة ١٩٢٩ استوردت مصر من الدقيق ٢٣٣,٠٠٠ طنا موزعة

كالاتى : —

<u>القيمة</u>	<u>الكمية</u>	<u>الجهة المستورد منها</u>
جنيه		
٤٧٤٧٨	٣٩٦٦	بريطانيا العظمى
٨٩٩٥	٦٩٥	الهند البريطانية
١٨٤٢٠٧٦	١٤٢٦٧٠	استراليا
٧٩٧٠٤	٦٦٠٣	كندا
٧٠٧	٥٢	بلغاريا
١٢٠٩٢٦	١١٣٣٧	فرنسا
٣٠٤٠١٤	٢٩٥٦٥	إيطاليا
١٣	١	اليابان
٧١٠٠	٤٩٦	رومانيا
٤٩٥٨٣٣	٣٧٤٧٤	الولايات المتحدة
٦٣٨١	٦٤٣	بلاد أخرى
<u>٢٩١٣٢٢٧</u>	<u>٢٣٣٥٠٢</u>	الجملة

أما متوسط ما استورد من القمح في العشر سنوات الأخيرة فقد كان

١٣٧١٩ طنا وفي سنة ١٩٢٩ استورد القطر المصرى من القمح ٣٣١٢٠ طنا

موزعة كالاتى : —

الجهة المستورد منها	الكمية	القيمة
المهند البريطانية	١١ طن	جنيه ١١١
استراليا	٢٣٤٣٩	٢٥٨٣٦٨
بلاد أخرى	٩٦٧٠	٩٨٣٠٦
الجملة	٣٣١٢٠	٣٥٦٧٨٥

ولعرفة الأسباب التي حدثت بالتجارة المصرية الى ارتكازها على المستورد من استراليا وانصرافها عن معاملة المالك الأخرى نرى استعراض أهم المناطق المستورد منها القمح والدقيق والصفات التي لم تتوفر فيها حسب طلب الأسواق المصرية فأدّت لقلة المعاملات

يرد القمح والدقيق من منطقة الدانوب في اوروبا وتصديره لمصر بطريق البحر الأسود وقد ظهر أن هذا النوع من القمح لونه أحمر قاتم ولذا لا يمكن استغلاله في استخراج أجود أنواع الدقيق ومعاملاته لا تاتي رواجاً في مصر كما أن أثمانه أعلى من القمح الاسترالي عند اتحاد الصفات .

وقد استورد في بعض السنين كميات من القمح الروسي الا أنها لم تكن من أجود أنواعه بالرغم من أن العرق الجلوتين الواجب توفره موجود في بعض أنواع هذا القمح بالكمية المطلوبة للاستهلاك المصري .

أما القمح المستورد من ألمانيا فلم يمكن الاعتماد على تصريفه في الأسواق المصرية لاحتوائه على كمية عظيمة من الرطوبة .

أما عن المناطق الآسيوية المتعاملة مع مصر فأهمها الهند وقمحتها على نوعين أبيض وأحمر .

وبلاد الهند تصدر القمح الى مصر من بومباي أو كلكتا أو كراتشى . وهناك نوع خاص من القمح الهندى يعرف بدلهى أبيض . والنوع السائر فى مصر هو المعروف بمنتخب كراتشى الأبيض وهو مخلوط ببعض القمح الأحمر .

وليس بلاد الهند من الممالك التى يمكن الاعتماد عليها فى التصدير إلى مصر لأن ما يصدر منها متقطع فضلا عن أن أغلب صادراتها فى أشهر يوليه واغسطس كما أن ارتفاع سعر القمح المرسل إلى هذه البلاد جعل أغلب التجار تجبم عن الدخول فى معاملات كبيرة فى هذا الصدد .

والقمح الهندى خصوصاً منتخب كراتشى الأبيض له من المميزات ما لغيره خصوصاً وأن مقدار ما يحتويه من العرق الجلوئين هو بالقدر الموجود تماما فى القمح الإسترالى

ليس بين القطر المصرى والأرجنتين معاملات تجارية فى القمح ذات قيمة كما أن التعامل مع كندا أو الولايات المتحدة فى القمح قليل أيضاً ذلك أن القمح الأمريكى على العموم تعتبر أسعاره عالية فضلا عن عدم توفر الوسائل اللازمة لتصديره من جهة إلى أخرى إذ أن ارتفاع أثمان الزكايب فى الولايات المتحدة على الخصوص يحول دون استعمالها فى تصدير القمح المرسل إلى هذه البلاد .

كما أن معدات التوريند فى مصر لم تصل بعد إلى الدرجة التى يمكن معها الاستغناء عن الزكايب عند التفريغ .

هذا ونظراً لأن تركيب الخبز المصرى يستدعى نسبة معينة من العرق أقل بكثير مما هو عليه الحال فى القمح الأمريكى فإن الأسواق المصرية لا تميل إلى استيراد كميات كبيرة من هذا القمح أو دقيقه اللهم إلا لحاجات صناعة خاصة وهى صناعة الخبز الأفرنكى من الدرجة الأولى المسمى بالفرنسى أو خبز فينا ولصناعة الخبز الأفرنكى من الدرجة الثانية المعروف باليونانى .
والكمية المستهلكة من هذا الدقيق المستوردة من مختلف البلاد تقدر بـ ٦٠ ألف طناً سنوياً .

وتصانف الدقيق الأمريكى هى من ٦٠ — ٦٥ فى المائة وهو مائل للاصفرار اذا كان مخصصاً لعمل الخبز الأفرنكى من الدرجة الأولى نظير ٧٠ — ٧٢ فى المائة تصانف اذا كان مقصوداً به عمل الخبز من الدرجة الثانية هذا ونسبة العرق فى هذا النوع من القمح هى ١٢ ٪ .

وقد استوردت مصر من الولايات المتحدة كما سبق الإشارة إلى ذلك عام ١٩٢٩ دقيقاً قدر بـ ٤٧٤ ر٣٧٧ طناً قيمتها ٤٩٥ ر٨٣٣ جنبها كما استوردت مصر من كندا مقادير ٦٦٠٣ ر٦ طناً ثمنها ٧٩ ر٧٠٤ جنبها فيكون مجموع ما استورد من امريكا عن السنة المذكورة ٥٧٧ ر٤٤ طناً قيمتها ٥٧٥ ر٥٣٧ جنبها والقمح الأسترالى هو الأكثر استهلاكاً فى القطر المصرى لرخص أثمانه ولاتباع الوسائل الملائمة فى نقله دون تكاليف باهظة وهو يحتوى فضلاً عن هذا على الكمية اللازمة من العرق لصنع الخبز المصرى من ٨ — ٩ ٪ .
ويصنع الخبز الأفرنكى من الدرجة الثانية المعروف باليونانى من دقيق مستورد رأساً من استراليا .

وقد يضاف جزء من هذا الدقيق المستورد الى القمح البلدى أو إلى

خليط من دقيق القمح البلدى والهندي بقصد اعطاء اللون الأبيض الناصع للخبز البلدى الأمر الذى يزيد فى استهلاكه فى البلاد .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الوارد من الدقيق عن سنة ١٩٢٩ من استراليا قدر بـ ١٤٢٦٧٠ طنا بلغ ثمنها ١٠٧٦.٢٠٤٤ ر.١ جنيتها مصريا وبما أن ما استورد من القمح عن نفس السنة كان قد بلغ ٢٣٣٤٣٩ طنا بلغ ثمنها ٣٥٨٣٦٨ ر.٢ جنيتها مصريا فيكون مجموع ما دفع من مصر إلى استراليا عن هذه السنة ثمنا لما استورد من القمح والدقيق منها هو ٤٤٤ ر.١٠٠٠ جنيتها مصريا أو نحو ٦٤ و ٠/٠ مما دفعته مصر ثمنا لما استورد من القمح والدقيق لسد حاجة القطر عن عام ١٩٢٩

ويتعامل تجار الوارد فى مصر بعقود بشرط التسليم فى الموانى المصرية وتعدد المشارطات على نمط الأنواع المحضرة بمعرفة نقابة تجار القمح فى لندره وتشمل بنود هذه الاشتراطات التى تختلف باختلاف مصدر القمح ونوعه على المسائل الآتية : —

نوع القمح والوزن النوعى لكل عينة . نوع المركب التى تحمل الشحنة .
المواد الغريبة من معدنية أو نباتية والنسبة التى يجب أن لا تزيد عنها مدة الشحن . طرق الدفع . الخصم التأمين الخسارة فى الطريق . الضمان . التحكيم .
وقد جرت العادة على فحص عينات القمح بواسطة خبراء اخصائيين مركزهم لندره ترسل اليهم العينات لفحصها ويحكم اليهم كل من البائع والمشتري .

بجانب حركة استيراد حركة القمح والدقيق تصدر البلاد المصرية حوالى

٥٣٠ طنا من القمح تقدر قيمتها بنحو خمسة آلاف من الجنيهات تقريبا

أما الجهات التي ترسل إليها هذه الكميات فهى بلاد العرب واليونان وبعض بلاد أخرى .

كذلك تصدر البلاد كميات تافهة من الدقيق تقدر بـ ١٨٩ طن قيمتها نحو ٢٧٠٠ جنيه لبعض البلاد المتاخمة .

من هذا يتجلى أن سياسة الحكومة المصرية ازاء إنتاج القمح لم تكن أكثر من الاعتماد على تموين البلاد من الخارج .

والواقع أن وسائل حماية الإنتاج الأهلى كانت تنقص الحكومة المصرية طالما كان النظام الجمركى السابق قائماً فى البلاد اذ كانت الحكومة مضطرة بمقتضاه لعدم اجراء أى زيادة فى الرسوم التى كانت قيمته لا تتعدى بحال من الأحوال ٨ ٪ .

ولكن بادخال نظام جمركى جديد عملاً بالقانون نمره ٢ سنة ١٩٣٠ تغير الحال وأمكن لمصر أن ترى فى نفسها استعداداً للدخول فى ميدان المنافسة العالمية فأصبحت السياسة الحكومية متجهة للأكثر من زراعة الحبوب خصوصاً القمح حتى لا يكون اعتماد البلاد على زراعة واحدة وحتى لا تزيد مديونية البلاد للخارج باستمرار .

تحقيقاً لهذا الغرض : —

١ — تهتم الحكومة المصرية بتحسين وسائل الزراعة وبجسن اختيار البذور وبالأشراف على عملية الحصد والتخزين ولهذا الغرض شكلت وزارة الزراعة لجنة لبحث موضوع زراعة الحبوب بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٣١ كما سبق الإشارة إلى ذلك .

والمنتظر نتيجة أبحاث هذه اللجنة أن تزداد نسبة الناتج من كل فدان

وأن تقل مصاريف الإنتاج وأن ينتج الزراع المصريين الأنواع التي توافق الاسواق المحلية .

٢ - تهتم الحكومة بتوسيع المساحة المنزرعة في القطر المصرى ولهذا فانها فضلا عن تحسين وسائل الري والصرف قد قررت استصلاح ما يقرب من مليون و ١٥٠ ألف فدان منها ٣٥٠ ألف فدان في الوجه القبلى ستعمل لها مشروعات لتحويلها من حياض إلى أراضى تروى ريا دائما .

٤٠٠ ألف فدان بور في الوجه البحرى ستنشأ لها ترع ومصارف لأصلاحها واستثمارها

٤٠٠ ألف فدان في الوجه البحرى أيضاً نظام الري والصرف فيها محتاج إلى كثير من الإصلاح

٣ - تهتم الحكومة بتمويل الزراع سواء لحاجة الزراعة أو لتسويق المحاصيل وذلك بإنشاء بنك زراعى للدولة .

٤ - تهتم الحكومة بالعمل على إيجاد مخازن عمومية و بورصة للمحاصلات كما أنها تدرس وسائل اجراء رقابة على الصادرات حتى تقوم المعاملات التجارية على أسس وطيدة اذ المعاملات في الحبوبه خاصة غير خاضعة لأى رقابة من الحكومة سوى فيما يتعلق بدقة الموازين المستعملة .

٥ - تعمل الحكومة على حماية الزراع ما استطاعت خصوصاً ضد تدهور الأسعار وذلك بزيادة الرسوم الجركية على الوارد من القمح زيادة محسوسة منذ العمل بالتعريفه الجركية الجديدة و بتقرير مبدأ اعتبار الصربية عكسية مع أسعار القمح والدقيق الاسترالى في بورصة لوندرد و ذلك اعتباراً من ٨ فبراير سنة ١٩٣١

لم تقتصر الزيادة التي قررتها الحكومة على حماية القمح بل تعدته أيضاً إلى الدقيق وذلك بقصد تشجيع صناعة الطحين وهي صناعة منتشرة ذات شأن اذ بالقطر المصرى نحو ستة آلاف مطحن تستطيع طحن ما يحتاج اليه البلاد من الدقيق .

ويتضح من البيان الآتى مقدار الرسوم الجمركية المفروضة على القمح والدقيق المستورد من الخارج والرسوم المقررة بالمليم عن كل ١٠٠ كيلو .

١٩٣١/٣/٤	١٩٣١/٢/٩	١٩٣٠/١٢/١٥	١٩٣٠/٧/٢٥	١٩٣٠/٢/١٥	
مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	
٤٦٥	٤٤٥	٣٠٠	١٥٠	٩٠	قمح
٤٦٥	٤٤	٣٠	١٥	٩	عوائد رصيف
٥١١٥	٤٨٤	٣٣٠	١٦٥	٩٩	الرسوم الكاملة
٦٣٠	٦٥٠	٤٨٠	٣٠٠	٢٢٠	دقيق
٦٣	٦٥	٤٨	٣٠	٢٢	عوائد رصيف
٦٩٣	٧١٥	٥٢٨	٣٣٠	٢٤٢	الرسوم الكاملة

كشف

بيان الناتج والمستورد والمتصدر من القمح والدقيق ومقدار ما استهلكه كل

١٠٠٠ شخص من سكان مصر في السنوات ١٩٢١ — ١٩٣٠

السنة	عدد السكان	متوسط ثمن القمح الطن من القمح البلدى		مجموع مصر بعد استنزال التقاوى	الوارد من القمح والدقيق	الصادر من القمح والدقيق	المقدار المستهلك	ما يستهلكه كل الف من السكان
		مليم جنيه	طن					
١٩٢١	١٣٣٦٠	—	١٥	٨٨٩٤٧٩	٨٥٣١٩	٢٤٦١٣	٩٥٠١٨٥	٧١
١٩٢٢	١٣٥٠٣	—	١٢	٨٧٨٠٩٨	١٦٢٦٠٨	٢٤٧٠	١٠٣٨٢٨٦	٧٧
١٩٢٣	١٣٦٤٦	٤٦٧	١٠	٩٩٦٣٩٦	١٩١٩٨١	٤٢١٩	١١٨٤١٥٨	٨٧
١٩٢٤	١٣٧٨٧	٧٣٣	١١	٨٢٣٢١٨	٢٢٤٣٢٣	٢٥٨٠	١٠٤٤٩٦١	٧٦
١٩٢٥	١٣٩٣٢	٤٠٠	١٥	٨٦٥٤٩٥	٣٠٧٢٢٩	٦٥١	١١٧٢٠٧٣	٨٤
١٩٢٦	١٤٠٧٠	٤٦٧	١٢	٨٨٤١٨٣	٢١٧٢٧٥	١٥١٤	١٠٩٩٩٤٤	٧٨
١٩٢٧	١٤٢١٣	—	١٠	١٠٨٣٩٦٠	١٧٩٠٩٠	٩٥١٤	١٢٥٣٥٣٦	٨٨
١٩٢٨	١٤٣٥٤	٢٦٧	١٠	٨١٩٩٥٣	٢٩٨٩٠٩	٦٥٨٣	١١٨٢٢٧٩	٨٢
١٩٢٩	١٤٤٩٣	٦٠٠	١٠	١١١٢٦٨٤	٢٨٨٣٤٤	٢٨٦٦	٣٩٨١٦٢	٩٦
١٩٣٠	١٤٦٥١	٩٣٣	٨	٩٦٣٦٨٠	٢٥٩٢٤٩	١١٥٨	٢٢١٧٧١	٨٣

مليم جنيه

ملحوظة — يلاحظ أن متوسط ثمن الطن من القمح في سنة ١٩١٣ كان ١٨٠ ٩

عوامل تحديد أسعار القمح في العالم

بلغت المساحة المخصصة لزراعة القمح في العالم عدا روسيا .

سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٠
٩٢٣٣٤٠٠٠	٩٤٥٥١٠٠٠	٩٦٩٤٦٠٠٠	٩٤٩٢٠٠٠٠	٩٨٧٠٦٠٠٠ هكتارا

والمزروع في روسيا

»	٣٠٧٩٨٠٠٠	٣٠٦٤٤٠٠٠	٢٩٠٨٩٠٠٠	٣١٩٥٥٠٠٠	٢٩٩٠٦٠٠٠٠
---	----------	----------	----------	----------	-----------

»	١٢٩٥٠٤٠٠٠	١٢٥٥٦٤٠٠٠	١٢٦٠٣٥٠٠٠٠	١٢٦٥٠٦٠٠٠٠	١٢٢٢٣٠٠٠٠٠
---	-----------	-----------	------------	------------	------------

فيكون متوسط المساحة المخصصة لزراعة القمح في العالم عدا روسيا ٩٥٤٨٩٤٠٠

ومتوسط المساحة المخصصة لزراعة القمح في روسيا ٣٠٤٧٨٤٠٠

ومتوسط المساحة المخصصة لزراعة القمح في العالم بما في ذلك روسيا ١٢٥٩٦٧٨٠٠

وكان الناتج من استغلال المساحات المتقدمة

طنا	١٠٢٣٦٢٠٠٠	٩١٧٩٢٠٠٠	١٠٥٦٠٨٧٠٠	٩٨٠٦١٢٠٠	٩٢٠٠٣٣٠٠
-----	-----------	----------	-----------	----------	----------

والناتج من روسيا

»	٢٠١١٠٠٠٠	٢٠١١٠٠٠٠	٢١٥٩٠٠٠٠	٢١١٢٠٠٠٠	٢٤٨٧٠٠٠٠
---	----------	----------	----------	----------	----------

»	١٢٢٤٧٢٠٠٠	١١١٩٠٢٠٠٠	١٢٧١٩٨٧٠٠	١١٩١٨١٢٠٠	١١٦٨٧٣٣٠٠
---	-----------	-----------	-----------	-----------	-----------

فيكون متوسط الناتج من المساحة المخصصة لزراعة القمح في العالم عدا

روسيا ٩٧٩٦٥٤٤٠ طنا

ويكون متوسط الناتج من المساحة المخصصة لزراعة القمح في روسيا

٢١٥٦٠٠٠٠ طنا

ويكون متوسط الناتج من المساحة المخصصة لزراعة القمح في العالم بما

فيه روسيا ١١٩٥٢٥٤٤٠ طنا

ويكون متوسط الهكتار المزرع قمحا في العالم عدا روسيا : -

١ طن ١٠٠٤ طن ١٠٠٩ طن ٠٩٧ طن ١٠٠٢ طن

وبمقارنة محصول البلاد المختلفة عن عام ١٩٣٠ عدا روسيا والبالغ مقدار ما أنتجته ١٠٢٣٦٢٠٠٠ طنا يتضح أن المحصول العالمي عن هذه السنة كان موزعاً بالنسب الآتية : -

أنتجت استراليا ٦ % من هذا المحصول

» الأرجنتين ٧ % » » »

» مصر ١ % » » »

» الهند ١٠ % » » »

» الولايات ٢٣ % » » »

» كندا ١١ % » » »

» اوروبا ٣٧ % » » »

» بلاد أخرى ٥ % » » »

المجموع ١٠٠ %

من مقارنة الأرقام المتقدمة يتضح أن الإنتاج العالمي عن عام ١٩٢٨ كان انتاجاً وفيراً من حيث الكمية ومن حيث المتوسط الناتج من كل هكتار . وبالرغم من أن محصول سنة ١٩٢٩ كان أقل من المنتظر من حيث الكمية ومن حيث متوسط الناتج أيضاً من كل هكتار خاصة في كندا بسبب الجفاف اذ لم يزد محصولها عن نصف ما كان عليه عام ١٩٢٨ . وبهذا كان في مستوى أقل بكثير من مستوى السنين السابقة فان كميات القمح المحزونة في العالم أخذت تزداد باضطراد مخصوص .

والكميات التي كان محتفظا بها كانت مخزنة على الخصوص في أمريكا الشمالية تنفيذا للسياسة التي سارت عليها كندا والولايات المتحدة من وجوب الاحتفاظ بمقادير عظيمة من المحصول بقصد التأثير في أسعاره ولهذا فان الصادرات من أمريكا الشمالية قلت كثيراً خلال عام ١٩٢٩ وانصرف التعامل العالمي إلى الأرجنتين وأستراليا رغم قلة محصولهما في السنة المذكورة وهكذا حل الأرجنتين محل كندا في السوق الأنجليزي .

ولعل الباعث الأكبر للانصراف عن محصول أمريكا الشمالية غلو أسعاره خلال عام ١٩٢٩ بمقارنته بالقمح المستورد من الأرجنتين وأستراليا .
وتعزز هذه البيانات بالرجوع إلى الجدول الآتي :

متوسط سعر التصدير			أثمانها بـمليون دولار			الكميات المصدرة بالآلاف الأطنان			الجهة المصدرة
١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	الولايات المتحدة كندا الأرجنتين أستراليا
٤٦ و ٤٥	٤٥ و ٧٥	٥٢ و ٢٩	١١٢	١٢٠	٢٤٠	٢٤٥٣	٢٦٢١	٤٥٨١	
٤٣ و ٤٢	٤٣ و ٦٢	٤٨ و ٩٢	٢٤٩	٤٣٤	٣٤٠	٥٧٤١	٩٩٤٥	٦٩٤٢	
٣٩ و ٩٧	٤٥ و ٦٨	٤٥ و ٦٣	٤٦٢	٢٤٢	١٩٣	٦٦١٣	٥٢٩٦	٤٢٢٦	
٤٣ و ٨٣	٤٧ و ٦٩	٤٩ و ٨٢	٩٠	٧٦	١١٠	٢٠٤٠	١٥٨٧	٢٢٠٤	

هذا وبالرغم من أن نسبة المستهلك من القمح قد زادت في أوروبا فمع هذا لم تستفد أمريكا فائدة تذكر لأن المحصول الأروبي عام ١٩٢٩ لم يكن قليلا وقد جرت الممالك الأوروبية خلال هذه السنة على اتباع سياسة تخصيص حاصلات بلادها لسد الحاجات المحلية كما نقصت من صادراتها قبل استنفاد ما يلزم لأسواقها المحلية وعملت على زيادة المستورد من الأقطار الشرقية

فظهرت بأجلى وضوح سوء سياسة التضييق التي تتبعها كندا والولايات المتحدة إذ لم تبد الأجراءات التي اتخذتها الهيئات المختلفة في هذين البلدين فائدة ما ولم تحل دون تدهور الأسعار العالمية

أما عن محصول سنة ١٩٣٠ فقد كان محصولاً وثيراً بصفة عامة إلا أنه كان أقل من محصول سنة ١٩٢٨ فقد تطابقت وفرة المحصول خلال العام الماضي على خلاف العادة في شمال الأرض وجنوبها وبما زاد في هذه الوفرة أنها كانت مليخوطة بصفة خاصة في البلاد المصدرة كما أن البلاد التي اعتادت أن تستورد ما يلزم لحاجاتها من الفلال من الأسواق الأجنبية لم يكن محصولها وثيراً . وقد اتسعت مساحة الأراضي التي كانت مخصصة لزراعة القمح بصفة خاصة في استراليا والأرجنتين فزادت المساحة المخصصة لزراعته فيها بنحو ٧ ملايين أيكر أو ٣ مليون هكتار في سنة ١٩٣٠ عما كانت عليه المساحة المنزرعة عام ١٩٢٩ حيث بلغت حوالي ١٦ مليون هكتار أو الأربعين مليون أيكر بزيادة نحو الثمانية ملايين أيكر أو ماينوف عن ثلاثة وربع مليون هكتار عن متوسط المنزرع قحاً في الخمس سنين الأخيرة في البلدين المذكورين . ولما كان العامل الأكبر في تحديد الأسعار العالمية للقمح هو مقدار الكميات المخزونة من غير تصريف ونسبة إنتاج العالم لاستهلاكه كوجب البحث إذا في بيان مقدار هذه الكميات بمعرفة مقدار ازديادها السنوي .

طناً

٧٤٠٢٧٥٢	بعد أن كانت الكميات المخزونة من القمح قد وصلت في سنة ١٩٢٦ إلى
٩٠٣٥٧١٢	إذ بها تصل في سنة ١٩٢٧
١١٣٧٦٢٨٨	وفي سنة ١٩٢٨
١٦٠٨٤٦٥٦	وفي سنة ١٩٢٩
١٤٦٩٦٦٤٠	وفي سنة ١٩٣٠

والمخزون من هذه الكميات بأمریکا الشمالية هو بآلاف الأطنان

	سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦
الولايات المتحدة لغاية أول يوليو	٨٠٤	٧٠٨	٣٧٣	٣٥٩	٢٩٦
» ٣١ » كندا	٣٠٤	٢٨٤	٢١١	١٣٨	٩٩
	١١٠٨	٩٩٢	٥٨٤	٤٩٧	٣٩٥

فتكون نسبتته للمخزون في العالم عن عام ١٩٣٠ بمقدار ٧٥ ٪ .
وإذا كانت أثمان القمح في العالم تتجدد باعتبار المحصول ووفرتة والكميات
المخزونة ومقدارها فان هناك عوامل أخرى يجب النظر اليها لمعرفة الجهة التي
تنجح اليها الأسعار

من أهم هذه العوامل التي لا يصح اغفال تأثيرها على الثمن الطلب العالمي
فبحسب كثرة الطلب والاستهلاك أو قلتها يرتفع الثمن أو يتدهور .

أما الكثرة في الطلب فترجع إلى العوامل الآتية : —

أولاً — ازدياد عدد السكان في العالم مع ارتفاع مستوى المعيشة

ثانياً — ازدياد نسبة ما يستهلكه كل فرد

ثالثاً — تحسن الحالة الاقتصادية العامة في البلاد المختلفة وأثرها في تحسين

مقدرة الشراء

الا أن هذه العوامل لا تؤثر الآثار الطيبة المرجوة منها لأن الحواجز
الجمركية عام ١٩٣٠ تعرقل التجارة وتمنع الطلب من أن يؤثر على الثمن اذ
من نتيجة هذه الحواجز احتكار الأسواق لجهات معينة دون أخرى .

هذا وقد تمكن بعض البلاد من الاستعاضة عن القمح بالبطاطس أو بحبوب أخرى كالقرطم والشعير بحيث عند وفرة محاصيل هذه البلاد من هذه الأصناف تنصرف عن استهلاك القمح فيقفل السوق في وجه المنتجين ويضطرون في أحوال كثيرة لعدم تصريف ما لديهم بابقائه مخزوناً ويظهر أن من العوامل التي تؤثر على الطالب العالمي أيضاً تغير نسبة المواد النشوية اللازمة للتغذية على العموم أو الاستعاضة عن المواد النشوية الموجودة في القمح بمواد نشوية أخرى تؤخذ من محاصيل كالسكر والألبان والفواكه

وقد بلغ المستهلك من القمح لحاجات العالم في الخمس سنوات الأخيرة

سنة ١٩٢٦	٩٢٠٠٣٣٠٠
سنة ١٩٢٧	٩٦٤٢٨٠٠٠
سنة ١٩٢٨	١٠٣٢٦٨٠٠٠
سنة ١٩٢٩	٨٧٠٨٤٠٠٠
سنة ١٩٣٠	١٠٢٣٩٤٠٠٠

بالرغم من هذه الزيادة المضطربة في الاستهلاك فإن أسعار القمح العالمية في تدهور مستمر بسبب النزول في أسعار الحلبة وبسبب التوسع في المساحات المخصصة لزراعة القمح وبسبب الوفرة المضطربة في محصول العالم نتيجة لتحسن طرق الانتاج وتطبيق الاختراعات الحديثة والاستعانة بالماكينات في زراعة القمح.

ولعل من أهم أسباب التوسع في المساحة المنزرعة قمحا الرغبة في تعويض ما كانت توقفت مؤقتاً عن عرضه بلاد روسيا بسبب ما حل بها بعد الحرب .

ويظهر أن اتجاه أسعار القمح العالمية الأخير هو نحو المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب ويتأكد لدينا هذا من الرجوع إلى البيانات الآتية .

نوع القمح	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٨	سنة ٢٩	سنة ٣٠
أرجنتينا تسليم لوندرا وليفربول عن كل ٤٨٠ رطل انجليزي	٥٠	٥٠/١	٥٠/١	٤٩	٤١	٣٧/٣
استراليا تسليم لوندرا وليفربول عن كل ٤٨٠ رطل انجليزي	٣٦/٧	٥٧/٥	٥٣/٥	٤٩/٤	٤٦/٤	٣٧/٦
مانيتوبا تسليم ليفربول ولوندرا عن كل ٤٨٠ رطل انجليزي	٣٥/١١	٥٨/٦	٤٧/٨	٤٨/٦	٤٨/٦	٣٦/٣
شيكاجو نمرة ٢ تسليم ليفربول ولوندرا عن كل ٤٨٠ رطل انجليزي	٣٢/٥	٥٣/٤	٥١/٢	٦٤/٤	٤٤	٣٣/٩

ازاء هذا التدهور والرجوع إلى مستوى أسعار أقل من مستوى أسعار قبل الحرب مع الارتفاع في تكاليف الأنتاج يصح التساؤل عن السياسة التي تتبعها البلاد المنتجة للاحتفاظ بالأسعار المناسبة حتى لا تكون هناك خسارة وتباع المحاصيل بتكاليف انتاجها .

هذه السياسة اما أن تكون بتقسيم الكميات المنتجة بين بلاد مختلفة بحيث لا تنتج كل منها أكثر من قدر محدد (quota system)

واما أن تكون سياسة تدخل في السوق بقصد تثبيت الأسعار بشراء كميات وبيعها في أوقات تكون فيها الأسعار متحسنة (valorisation).
واما أن تكون سياسة قائمة على تحديد الأراضي المخصصة لزراعة القمح بلا اتفاق دولي سابق .

واما سياسة اتفاق مع بلاد أخرى مع تفضيل في المعاملة الجمركية كما هو حاصل في الأمبراطورية البريطانية (preferential duties)
وقد ارتأت بعض البلاد أخيراً استعمال القمح في غير ماخصص له بجملة غذاء للماشية

على أن بوادر التحسن في أسواق القمح قد ظهرت منذ نحو ستة أسابيع ويعزى التحسن الأخير للأسباب الآتية :

١ — زيادة الأقبال على قمح كندا بسبب النقص المنتظر في محصول فرنسا وألمانيا وإيطاليا

٢ — سقوط أمطار كثيرة في استراليا وأصابة المحصول في الأرجنتين وغيرها من البلاد المنتجة بمرض الصدأ حتى أفستت أجود أنواع المحصول مما ستضطر معه هذه البلاد إيقاف حركة صادراتها اذا لم تطرأ طوارئ جديدة.

٣ — نجاح المفاوضات بين دول البلقان لتخفيض الحواجز الجمركية ولتصرف ما لديها من الغلال الا أن حركة الصعود لا يرجى أن تكون بعيدى المدى اذ ما زالت الكميات المخزونة من الغلال خصوصاً في أمريكا وروسيا تربوا كثيراً عن احتياجات العالم .